# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **AlWafd** |
| **DATE:** | **18-December-2015** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **600,000** |
| **TITLE :** | **Mediterranean gas reorganizes the Middle East** |
| **PAGE:** | **07** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Competitors' News** |
| **REPORTER:** | **Zeinab Al Derby** |

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

## PRESS CLIPPING SHEET

### ترسيم الحدود الاقتصادية يحدد المراكز السياسية الجديدة

# غاز المتوسط يعيد «تركيبة» الشرق الأوسط

**عندما نتأمل المشهد الحالى فى الشرق الأوسط نشعر بأن هناك شيئا ما قلب موازين القوى العربية والإقليمية بل الدولية فى المنطقة، ففى الماضى القريب انقلبت الموازين فى الخليج العربى فى أعقاب حرب الخليج الأولى، ثم مشهد ثان مصحوب بسقوط العاصمة العراقية بغداد وسقوط النظام والبلاد بأكملها معه، ثم المشهد الثالث فى سقوط لأنظمة ما يسمى بالربيع العربى، ثم المشهد الرابع الذى نحن بصدده الآن وهو اللاسقوط واللاعودة فى أنظمة دول الشرق الأوسط وعلى رأسها سوريا ومعها باقى الدول العربية التى تشاور عقلها مثل لبنان، وعلى الرغم من استقرار مصر إلا أنها لا تغيب أيضا عن المشهد وتعرضها من وقت لآخر للمؤامرات التى تعثر أمامها سقوطها نظرا لترابط الشعب المصرى ببعضه البعض من ناحية وجيشه من ناحية أخرى.**

سباق دولي محموم للفوز بغاز الشرق الأوسط

وبالبحث والتنقيب عن أسباب صمود هذه الأحداث وما تلاها من تكرار هذه المشاهد المأساوية فى الدول العربية، فنجد تباعا أن السبب الحقيقى وراءها هو ثروات هذه المناطق بمصادر واحتياطى الطاقة العالمية، ففى الماضى كان البترول العربى يتصدر المشهد بجدارة، إلا أنه تراجع مع المحاذير التى وضعتها الدول الأوروبية والأمريكية وتلتها الدول الصناعية الآسيوية مثل الصين والهند، وبحثت عن بديل آخر وهو الغاز الطبيعى، نظرا لزيادة الانبعاثات الكربونية فى المناخ العالمى وتأثيره على التغيرات الجوية والتقلبات الطبيعية ضد الإنسان، وتتخذ هذه الدول الغاز الطبيعى كمرحلة انتقالية قبل التحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة بحلول عام ٢٠٨٠.

ومع اكتشافات الغاز الطبيعى فى مياه البحر المتوسط التى تطل عليه الدول العربية من الشرق والجنوب، مع بعض جاراتها الأوروبية أمثال اليونان وقبرص وبالتبعية إسرائيل، تحولت نظرة نفس الدول أصحاب مفارك النفط فى الخليج إلى الشمال والشرق الأوسط لعدة أسباب أهمها اقتراب الشرق الأوسط جغرافيا فى مواجهة القارة الأوروبية، وبالتالى قصر المسافة والوقت مما توفير التكلفة العالية فى مد أنابيب الغاز الناتل فى وصوله من المنبع فى الشرق إلى المصب فى الغرب، وسيطرة الشركات الأوروبية والأمريكية على حقول النفط والغاز فى باطن الأرض التى تقترب من مرحلة الاحتكار، فضلا عن دراية الأنظمة الغربية بنقاط الضعف والخلخلة فى مثيلاتها العربية ومع صناع القرار فى بلادنا، وهى عوامل مشجعة للغرب فى المضى فى خطة وقوع جديدة للدول العربية التى تقع هذه الثروات الهائلة من احتياطى الغاز الطبيعى فى مياهها، فجاءت ثورات الربيع العربى لتمهيد الطريق إلا أنه كان هناك صمود آخر لمصر أولا ثم سوريا ولبنان مع دول الخليج أمثال السعودية والإمارات وغيرها، فضلا عن بروز لاعبين جدد يمهدون الطريق مثل تركيا وإيران والجماعات الإرهابية وعلى رأسها داعش التى بالت تحرك الجيوش العربية العالمية وأخيرا الإسلامية بقيادة السعودية مجتمعين فى طريق حزب عالمية يقتسمون فيها الغاز والأرض.

بدأت الاكتشافات فى عام ١٩٩٩، عندما منحت مصر شركة «رويال دانتش شل» و«بتروناس كاريجالى» الماليزية امتياز التنقيب عن الغاز فى المياه المصرية الاقتصادية الخالصة بالاشتراك مع الشركة المصرية للغاز، وهو الارتباط الذى أطلق عليه «تيميد»، وأعلنت الشركة الهولندية عن اكتشافها بئرين من الغاز تحتويان على كمية هائلة من الغاز فى شرق البحر المتوسط لصالح مصر، وأصدرت الشركة بيانا فى ذلك الوقت يقول إن تحويل هاتين البئرين إلى منتجين ستغرق أربع سنوات، وعلى الجانب الآخر قامت مصر بترسيم حدودها البحرية مع قبرص فى عام ٢٠٠٣ دون تحديد الحدود من الناحية الشرقية التى تحد إسرائيل مصر من ناحيتها.

ومما سبق ذكره حدث تداخل فى الحدود بين مصر وقبرص وإسرائيل التى لم تحدد مصر مع الأخيرة حدودها الاقتصادية الخالصة حتى الآن، وكان من المهم فى ٢٠٠٣ ترسيم الحدود ولو بشكل مبدئى حتى تتحدد المياه الاقتصادية الخالصة لكل دولة ويمكنها تقاسم مخزونات وعائدات هذه الآبار المكتشفة بالتساوى، إلا أن قبرص كانت سبقت مصر فى ترسيم حدودها مع إسرائيل دون أن تقوم مصر بترسيم حدودها هى الأخرى مع إسرائيل، ما أعطى الفرصة لهذين البلدين اقتسام عائدات هذه الآبار لحسابهما من الباطن دون مصر.

وتم تطبيق ذلك على بئر «أفروديت» التى اكتشفتها قبرص أسفل جبل «إراتوستينيس» من الناحية الجنوبية فيما يسمى بمنطقة أو امتياز «البلوك ١٢»، وهو الجبل الغاطس الذى ثبتت مصريته منذ ٢٠٠٠ عام فى الكتب والوثائق التاريخية، ويقدر مخزونه بـ ٢٧ تريليون قدم مكعبة، الذى اعتبره الرئيس القبرصى أعظم اكتشاف للغاز فى العالم فى ذلك الوقت، وكان وزير البترول المصرى عبدالله غراب آنذاك فى ذلك الوقت أن اكتشاف «أفروديت» يعد خالصا لقبرص، إلا أن الخرائط القبرصية مع الدراسات ثبتت تداخل هذا الحقل «أفروديت» فى منطقة «تيميد» المصرية التى حصلت على امتيازها شركة «شل» الهولندية من الحكومة المصرية فى ٢٠٠٩، إلا أن جيل «إراتوستينيس» يشكل أزمة فى تحديد نصيب كل دولة من الغاز فى الآبار المحيطة به، حيث تشترك فى حدوده مصر وقبرص واليونان وإسرائيل وتركيا ولبنان وفلسطين.

وتبع اكتشاف هذه البئر «أفروديت» بئران أخيران لإسرائيل تقترنان من الحدود المصرية الخالصة، وهما «لفياثان» الذى تم اكتشافه فى ٢٠١٠ الذى يقدر مخزونه بـ ١٦ تريليون قدم مكعبة بما يساوى ٨٠ مليار دولار، وتواجه هاتان البئران القبرصية والإسرائيلية لمياه المصرية فى دمياط بحوالى ١٩٠ كيلو مترا فقط، أى أنه ملك لمصر حيث لا تزيد المياه الإقليمية لأحدد أية دولة على أكثر من ٢٠٠ كيلو متر، ويقترب من المياه الإقليمية الفلسطينية فى حيفا المحتلة، أى أنها ملك السلطة الفلسطينية، ثم بئر إسرائيلية أخرى وتسمى «مشمون» وتقدر ثروتها بما يعادل ٢٠ مليار دولار الذى يبعد عن بحيرة المنزلة بـ ١١٤ كيلو مترا فقط، أى أنها داخل المياه الإقليمية المصرية أيضا، حيث إن بعض الدراسات مثل دراسة الدكتور نائل الشافعى والسفير إبراهيم يسرى التى تطالب بحق مصر فى الغاز الإسرائيلى وأيس العكس المنهوب من آبارها النحرية فى شرق المتوسط، تؤكد أن تداخل الحدود بين كل هذه الدول فى آبار الغاز فى شرق البحر المتوسط تجعل هناك استغلالا ومنفذة غير قانونية من بعض الدول لأنصبة جاراتها.

ولم تقف إسرائيل مقتصرة على الاكتشافات العربية فى شرق المتوسط، بل تحمست الطريق وصولا إلى الشركة الإيطالية «إينى» والكشفة لهذه الآبار لإقناعها بالاستثمار فى حقلى «كاريش» (مليون قدم مكعبة) وتانانين» (١,٤ مليون قدم مكعب) المجاورتين للحدود اللبنانية لصالحها، وبالعودة إلى الأسباب التى دفعت إسرائيل إلى هذه المحاولة سنجد أن حركة رئيس الشركة التفيذى تجاه مصر وقبرص لمد أنابيب الغاز من حدود الآبار إلى أوروبا، تستحوذ على سوق كان يمثل غاية فى الأهمية بالنسبة للغاز الإسرائيلى ما تعتبرها الدولة الصهيونية مسألة مصيرية.

ومن هذا المنطلق قامت مصر بدعوة كل من الرئيسين اليونانى والقبرصى فى مصر فى نوفمبر ٢٠١٤ للاتفاق المبدئى على نصيب كل دولة فى خيرات الغاز المشتركة بينها فى شرق المتوسط، لتوضيح الأنصبة قبل أى تحرك إسرائيلى من الباطن مع هاتين الدولتين، حيث أثار بعض المسئولين الإسرائيليين الشكوك حول الحقوق المصرية فى هذا الاكتشاف البحرى الجديد، نظرا لتشابك الحدود كما ذكرنا.

ثم تلت هذا اللقاء زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسى مؤخرا إلى اليونان وقبرص وهو اللقاء الذى تم فيه ترسيم الحدود بشكل نهائى، وهو نوع من الإجراء الاستباقى الذى اتخذته السلطة المصرية لقطع الطريق على إسرائيل فى استغلال واستغلال خيرات هذا الاكتشاف المصرى من الغاز الذى يسمى «الظهر» خاصة مع وجوده فى منطقة شائكة ومتشابكة الحدود مع العديد من الدول.

وبالنظر إلى مشهد التحالف المصرى الجديد فى شرق المتوسط، نجد أن هناك تحركا مصريا استراتيجيا جديدا مستقلا عن تحالفها فى جنوب البحر المتوسط مع الاتحاد الأوروبى ودول جنوب المتوسط، كما يعزز صورة وقوة مصر الجديدة فى تركيا أيضا نحو الشرق بالتحالف مع روسيا، بالتزامن مع الصمود السورى مع فلاديمير بوتين، ما يحول دون سقوط الشرق الأوسط من أجل ثرواته، على عكس ما حدث فى العراق سابقا عندما اجتمع الحلفاء العرب على سقوطه دون مصر، التى تعتبر من أسباب ضمان صمود سوريا أمام ما يحيق بها من مؤامرات وأعمال عسكرية عنيفة تستهدف سقوطها، ومع دخول مصر فى التحالف العسكرى الإسلامى لمحاربة الإرهاب، أمر ضرورى وجاد فى استمرار الحفاظ على الكيانات العربية الباقية حتى إن دارت المعارك على أراضيها كما هو الحال فى سوريا واليمن وليبيا.

أعدت الملف -
زينب الدربى،